التمويل المصغر وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر
« القرض الرفيق أنموذجاً »

بقلم
أ/ علي باللموشي(*)

ملخص

يطرح هذا المقال إشكالية الأمن الغذائي التي ظهرت في كثير من دول العالم، ومنها الجزائر، فقد تبنت هذه الأخيرة عدة سياسات للحد من هذه الإشكالية، عن طريق تمويل القطاع الفلاحي، والذي يعتبر أهم قطاع مسؤول عن توفير الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي، فكان تمويل القطاع الفلاحي عن طريق آلية القرض الرفيق الذي يندرج ضمن تمويل قصير الأجل، حيث اعتمد هذا التمويل في أكتوبر 2008، وتم التطرق في هذا المقال إلى الجانب النظري بالنسبة لمفردة الأمن الغذائي والتمويل الفلاحي، بينما خصص الجانب الثاني للوقوف على واقع الأمن الغذائي في الجزائر بالتطرق إلى أهم المؤشرات التي يقاس بها مدى تحقيق الأمن الغذائي، وكان آخر الجوانب حول واقع القرض الرفيق كآلية لتعزيز وتطوير وتنويع منتجات القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، القطاع الفلاحي، التمويل الفلاحي، القرض الرفيق.

تمهيد

إن قضية الأمن الغذائي مسألة غاية في الأهمية ومن المواضيع الحساسة التي تسعى كافة الدول إلى تحقيقه أو تحقيق الحد الأدنى منه على الأقل وهو ما يعرف بحد الكفاية، أو توفير لقمة العيش لكل فرد. وكل دولة من هذه الدول لها سياسات وآليات لذلك، ومعظم الدول تعتمد على القطاع الفلاحي؛ لأنه يشكل أهم دعائم الاقتصاد، وأهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية التي

(*) أستاذ مساعد "أ" بقسم الشريعة ـ معهد العلوم الإسلامية ـ جامعة الوادي.

تساهم في توفير جزء كبير من الغذاء للسكان، والذي بقدر ما يعتبر المسؤول الأول على تحقيق الأمن الغذائي، بقدر ما يشكل التمويل أساسه. وللتمويل الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها، أو تسعى لتطوير القطاع الفلاحي، وهو في الغالب تمويل قصير أو متوسط الأجل، وقليل منه مخصص للأجل الطويل، ويكون الهدف منه تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي الجاري الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية، كما يمكن أن يؤدي في حالة حسن استخدامه إلى رفع مستوى معيشة الفلاحين، وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني، والتقليل من درجة التبعية الغذائية، والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي.

والجزائر كباقي دول العالم قد خص هذا القطاع باهتمام واسع من قبل الحكومة، لتطويره وتنميته وتعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي والحد من التبعية الغذائية، وهو ما نلاحظه في المخططات التنموية التي تم تنفيذها، ومن بين هذه المخططات إستراتيجية التمويل المصغر التي جسدت من خلال آلية القرض الرفيق الذي يمنح عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر"، والذي تم إطلاقه منذ شهر أوت من العام 2008 كمحاولة من الحكومة لدعم القطاع الفلاحي، ودفع عجلة التنمية. ومن خلال ما سبق يمكن أن يثار الإشكال الآتي: ما مدى مساهمة آلية القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي؟.

وللإجابة عن هذا الإشكال سوف تكون الخطة كالآتي:

1ـ الإطار النظري (الأمن الغذائي ، التمويل الفلاحي).

2ـ واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

3ـ القرض الرفيق كآلية للتنمية في الجزائر .

أولاً – الإطار النظري:

1. **الأمن الغذائي:**

1.1. مفهومه: يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم التي ظهرت على إثر أزمة الغذاء خلال عقد الستينيات ومنذ ذلك الوقت سعت دول العالم وبدون استثناء وبأساليب مختلفة إلى إمكانية تحقيقه، وقد تعددت تعريفات الأمن الغذائي حسب الجهة المعرفة له، ومنها ما يأتي:

أ ـ تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(الفاو):"يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس في كل الأوقات بإمكانية الحصول ماديا واجتماعيا واقتصاديا على غذاء كاف وسليم ومغذ، لتلبية حاجاتهم التغذوية، وأفضليتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية"[1].

ب ـ تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية :"توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين

للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة، اعتمادا على الإنتاج الذاتي أولا، وعلى أساس الخبرة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر عربي، وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المالية".[2]

وهناك تعاريف أخرى لهيئات مختلفة مثل منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ولكن سائر التعاريف تجمع على أن "مفهوم الأمن الغذائي هو القدرة على تحصيل الغذاء الكافي والسليم، لتلبية الاحتياجات الغذائية، لأجل توفير الحياة النشطة والصحية".

1.2. **أركانه**: من خلال مفهوم الأمن الغذائي يتبين أنه ينطوي على خمسة أركان، تتمثل في[3]:

أ. توفير المواد الغذائية الأساسية لجميع السكان، سواء من الإنتاج المحلي، أو من السوق العالمي، وتشمل : الحبوب، اللحوم، الأسماك، الزيوت، السكر، الخضروات، الفواكه والحليب .

ب. استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة، مع تأمين مخزون من المواد الأساسية القابلة للتخزين، مثل: الحبوب والزيوت والسكر بحجم يكفي لمدة 4 إلى 6 أشهر على الأقل .

ج. إتاحة المواد الغذائية لجميع السكان بأسعار تتناسب مع دخلهم .

د. إتاحة المواد الغذائية وفق المواصفات المعتمدة دوليا، لتحقيق سلامة الغذاء .

هـ. اتخاذ إجراءات لمساعدة المواطنين الفقراء، والذين لا تتيح لهم دخولهم تأمين كفايتهم من المواد الغذائية الأساسية.

1.3. **مستوياته**: يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي، أحدهما مطلق، والآخر نسبي[4]:

أ.الأمن الغذائي المطلق: والذي يقصد من خلاله قدرة الدولة الواحدة على إنتاج الغذاء بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف لمفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي . ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق والواسع لمفهوم الأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة، إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يُفوت على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من مزايا التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

ب. الأمن الغذائي النسبي : ويقصد به قدرة الدولة على توفير احتياجات مجتمعهم من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، وبناء على ذلك فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي يقصد به أساساً توفير المواد اللازمة لتوفير الاحتياجات، من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني بميزة نسبية على الأقطار الأخرى.

2- التمويل الفلاحي:

قبل الخوض في تفصيل مصطلح التمويل الفلاحي، وبما أنه يندرج ضمن الإطار العام لمفهوم التمويل، نرى أهمية الوقوف عند فكرة أن التمويل بصفة عامة ينقسم إلى عدة تقسيمات مختلفة من

حيث الحجم أو الطبيعة أو المصدر، لكن التقسيم المستعمل عادة هو الذي يكون حسب المدة أو الأجل، و يقسّم بذلك إلى ثلاثة أنواع[5]:

1- التمويل قصير الأجل: ومدته سنة واحدة في الغالب، ويجب ألاّ يتجاوز السنتين كحد أقصى، وإن كان بعض الاقتصاديين يجعل هذا الحد هو 18 شهراً فقط. أما الحد الأدنى فيمكن أن يصل إلى يوم واحد.

2- التمويل متوسط الأجل: وتتراوح مدته من سنتين إلى خمس سنوات، وقد يمتد حده الأقصى إلى سبع سنوات.

3- التمويل طويل الأجل: ومدته تزيد عن الخمس أو السبع سنوات، وليس له حدّ أقصى، إذ يمكن أن يصل إلى 20 سنة أو أكثر.

ومن خلال ما سبق يتبين أن التمويل المصغر يندرج ضمن "تمويل" قصير الأجل.

2ـ1. مفهوم التمويل المصغر:

أ. لغة: جاء في القاموس المحيط: "مُلتَ تَمَالُّ ومِلتَ وتَمَوَّلتَ واستمَلْتَ: كثر مالُكَ ... ومُلْتُه (بالضم) : أعطيته المال"[6] ، أي أنّ التموّل: هو كسب المال، والتمويل: هو إنفاقه (عادة)، فأموله أو أموّله تمويلاً، أي أزوّده بالمال.

ب. اصطلاحا: للتمويل عدة تعريفات نذكر منها:

- هو الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة[7].
- هو أحد مجالات المعرفة ويتكون من مجموعة الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة، وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات[8].
- هو توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[9].

التمويل يعني التغطية المالية لأي مشروع أو عملية اقتصادية.

2ـ2 أقسام التمويل المصغر: ينقسم التمويل قصير الأجل إلى عدة أقسام نذكر منها:

- الائتمان التجاري (الدفع على الحساب): ويعبر عن المشتريات الآجلة لحسابات الدفع والتي تمثل أكبر مصدر من مصادر الأموال قصيرة الأجل[10].
- الائتمان المصرفي: هو عبارة عن الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود، ويكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد مدين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في

الفوائد والعمولات والمصاريف[11].

● القروض المصرفية قصيرة الأجل: ويتضمن الحسابات الجارية وحسابات التوفير ويتم إقراضها إلى الأفراد أو المؤسسات أو البنوك وهي قروض قصيرة الأجل واجبة السداد خلال مدة لا تزيد عن السنة[12].

2.3. التمويل الفلاحي (مفهومه، أهميته، أهدافه):

2.3.1. مفهوم التمويل الفلاحي:

التمويل الفلاحي بمفهومه الواسع هو توفير واستخدام الأموال اللازمة، لتطوير الزراعة، وتحسين دخول المزارعين، وتحسين مستوى معيشتهم.

ولكن التمويل الذي نعنيه يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم، وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي، وتهيئتها، وتدعيم الري، لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة[13].

2.3.2. الأهمية الاقتصادية للتمويل الفلاحي: وتتمثل فيما يلي[14]:

ـ يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات (الإنتاج).

ـ زيادة الكفاءة، حيث يمكن للإقراض أن يحسن من كفاءة العمل المزرعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة.

ـ التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، فقد تستدعي المتغيرات التقنية الحديثة، أو ظروف التسويق المتغيرة، إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة، كتبديل أدوات الطاقة، وخاصة عندما تنخفض الأسعار وتزداد التكاليف؛ فالإقراض مصدر رئيسي لإجراء هذه التعديلات والتغيرات.

ـ مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات؛ وذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شراؤها في فترة معينة من السنة، وبيع الإنتاج يتم في فترة معينة أيضا، لهذا فالتدفقات الداخلة والخارجة لا تحصل في نفس الوقت، مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات، ولذلك فاستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة.

ـ الحماية في الظروف المعاكسة (تجنب الأخطار)؛ لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الزراعة فالطقس والمرض والسعر هي أخطار لا يمكن التحكم بها كليا.

2.3.3. أهدافه: للتمويل الفلاحي عدة أهداف تتمثل في الآتي[15]:

● زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الاحتياطات المختلفة.

- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم، والاستفادة من وفرات الحجم وزيادة كفاءة الإنتاج، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها.
- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا، والأخرى المتعلقة بظروف السوق، ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات، والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية، وتوفير ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف.
- إتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادرا على العمل والاستثمار.

ثانيا: واقع الأمن الغذائي في الجزائر:

يعرف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم، ومن بين القطاعات المسؤولة على توفير الغذاء القطاع الفلاحي، لذا سيكون الوقوف على واقع الأمن الغذائي من خلال التعرف طبيعة الأراضي الفلاحية، وحجم الإنتاج النباتي والحيواني، ونسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي، وحجم القوة العاملة في القطاع الفلاحي، ومدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي الوطني، وبهذه المؤشرات تتحدد قدرة الجزائر على تحقيق الأمن الغذائي، ويكون تناول هذه المؤشرات كالآتي:

1 ـ طبيعة الأراضي الفلاحية في الجزائر:

إن إجمالي المساحة الفلاحية في الجزائر لا تتجاوز 8 هكتار، ولا تمثل سوى 3 ٪ من مساحة الجزائر وتتوزع كما يلي[16]:

- 7.5 هكتار أراضي صالحة للحرث وتتضمن الأراضي التي تزرع بالتناوب.
- 452.000 هكتار أراضي مخصصة للزراعات الدائمة وتتمثل خاصة في الأشجار المثمرة.
- 47.000 هكتار تغطي مساحة زراعة الكروم.
- 36.000 هكتار تتمثل في المروج والمراعي الطبيعية.

وقد انخفض نصيب الفرد من الأرض الصالحة للزراعة من 0,29 هكتار سنة 1992 إلى 0,20 هكتار سنة 2000، وعلى سبيل المقارنة يقدر نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة 0,55 هكتار في إسبانيا، و0,50 هكتار في اليونان، و0,42 هكتارا في فرنسا.

2 ـ الإنتاج النباتي:

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما؛ لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا، حيث يضم هذا الإنتاج مجموعة من المحاصيل الزراعية أهمها الحبوب بأنواعها، والبقوليات بأنواعها، إضافة إلى مجموعة

الخضر والفواكه، إلى جانب الزراعات الصناعية[17].

جدول رقم 01: مردودية الحبوب خلال فترة 1988ـ2004.

الوحدة: قنطار/هكتار

النوع/السنة	قمح صلب	قمح لين	شعير	خرطال	ذرة	ذرة البيضاء	المجموع
89/88	8.1	7.3	7.5	5.3	15.1	25.2	7.6
90/89	6.4	6.1	7.6	5.0	16.5	16.6	6.9
91/90	10.1	9.5	9.0	7.5	22.8	40.0	9.4
92/91	10.1	9.5	9.0	7.5	22.8	40.0	9.4
93/92	8.2	7.8	6.3	5.4	12.5	50.0	7.5
94/93	8.2	7.3	6.5	4.7	4.5	-----	7.5
95/94	10.1	6.2	7.1	7.2	16.1	12.7	8.3
96/95	12.8	13.7	14.0	11.5	17.2	14.8	13.4
97/96	7.7	8.8	7.2	6.7	21.4	40.0	7.8
98/97	8.8	9.0	7.5	7.7	17.2	24.5	8.5
99/98	10.1	11.8	10.9	8.5	22.4	27.0	10.7
00/99	8.9	9.7	7.6	5.6	36.2	69.5	8.8
01/00	11.1	11.1	11.1	8.8	27.2	27.8	11.1
02/01	11.6	9.4	10.3	7.5	33.5	33.5	10.6
03/02	14.2	14.9	15.6	10.9	28.8	26.4	14.7
04/03	15.3	7.9	13.2	12.3	31.7	43.3	13.4

المصدر:فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر،ط1، 2010،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ص 132.

نلاحظ من خلال الجدول اختلالا وتذبذبا كبيرا من سنة إلى أخرى، حيث سجلت فترة 90.89و93.92 أقل نسبتين وهما على التوالي6.9 قنطار في الهكتار، و7.4 قنطار في الهكتار، وهذا يعود لأسباب عديدة سادت هذا القطاع خلال الفترة المذكورة، ومن أهمها عدم الاهتمام الكامل بالجانب الزراعي، لأنها كانت تتميز بعدم الاستقرار، مما أدى بها إلى إهمال هذا القطاع، أما بالنسبة للفترة التي حققت أكبر نسبة، أي ارتفاعا مقبولا هي الفترة95ـ96 و2002ـ2003 و2003ـ2004، وهذا على التوالي 13.4قنطار في الهكتار و14.7قنطار في الهكتار، و13.4قنطار في الهكتار، ويعود هذا الارتفاع للأسباب التالية:

ففي فترة 96/95 اهتمت الدولة بهذا القطاع، إذ عرف انتعاشا خلال هذه الفترة منذ بداية 95 إلى 99 حيث قدرت هذه النسبة ب 3.86٪ سنويا نتيجة تسجيل ارتفاع في الإنتاج النباتي5.42٪، أما بالنسبة لفترتي 2002.2003 و2003.2004، فهو عائد إلى تبني الدولة المخطط الوطني للتنمية.

والجدول الآتي يوضح تطور إنتاج السلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة من 2005 إلى 2012.

الجدول رقم 02: تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة2005_2012.

الوحدة: ألف طن

السلع الغذائية	متوسط 2005-2009	2010	2011	2012
القمح	2330.69	2952.70	2554.93	3432.23
الشعير	1209.20	1503.90	1104.21	1591.72
الذرة الشامية	1.37	0.36	0.58	1.75
البقوليات	51.35	72.32	78.82	84.29
الزيتون	218.82	175.31	417.99	284.01
الخضر	5401.52	8640.42	9569.24	10402.32
الفواكه	2088.19	2705.339	2983.42	3067.38

المصدر:د مزريق عاشور و أعميش عائشة ،الرشادة الزراعية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة في الجزائر ،أوراق عمل مقدمة ضمن ملتقى العلمي الدولي القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية،جامعة المدية،28_29 أكتوبر 2014،ص430.

إن معدلات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في الجزائر هو معدل أقل بكثير من **المعدل المستهدف والمطلوب للحفاظ على حجم المعروض من المواد الغذائية والسلع الغذائية،** وهذا ما سبب انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي لهذه المحاصيل والسلع،كما أن حجم الإنتاج **الزراعي لمختلف المحاصيل يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار، وهذا ما يضفي أهمية بالغة وضرورية جدا للحفاظ على احتياطي استراتيجي من الغذاء من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وهكذا أصبحت الزراعة الجزائرية غير قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وسد الفجوة الغذائية المتسعة ،بالإضافة إلى عدم القدرة على توفير المادة الأولية للصناعات المحلية** وهذا ما أدى إلى زيادة الكميات المستوردة من المواد الغذائية وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

3 ـ الإنتاج الحيواني:

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي، سواء من حيث مساهمته في الناتج **المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة، وأهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر: هي الأبقار، الأغنام، الماعز،**

الخيول، الإبل، بالإضافة إلى الأسماك والدواجن[18].

والجدول الموالي يوضح أهم تطورات الإنتاج الحيواني خلال السنوات 2003.2004.2005.

الجدول رقم 03: الإنتاج الحيواني للسنوات2003.2004.2005.

الوحدة: ألف رأس،ألف طن.

النوع	2003	2004	2005
بقر محلي	64269	64530	62460
الإبل	24998	27320	26860
أغنام	1739700	1829330	189010
ماعز	335800	345018	359000
لحوم حمراء	11008	8480	7795
لحوم بيضاء	15200	15330	16257
حليب	158800	170910	168211
عسل	221	279	299

المصدر:فوزية غربي، مرجع سابق، ص 173.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن سنة 2005،قد تميزت بأكبر إنتاج، وهو المتمثل في الأغنام بقيمة 1890910 رأس، ثم تليه في المرتبة الثانية سنة 2004 بقيمة 1829330رأس، أي بفارق يقدر ب 61580 رأس، وأما الإنتاج الذي احتل المرتبة الثانية خلال هذه السنوات هو الإنتاج الحيواني المتمثل في الماعز؛ حيث احتلت نفس السنة المرتبة الأولى في هذا الإنتاج الذي قدر ب 359000 رأس لسنة2005، ثم تليها 2004 بـ 345018 رأس، و2003 بـ 335800 رأس.وأما المرتبة الثالثة فكانت لإنتاج الحليب، ففي سنة 2004 كان الإنتاج بمقدار170910 لتر،ثم تليها 2005 و2003 على التوالي168211 لتر و158800 لتر، وأما المنتوج الذي عرف أقل نسبة هو منتوج العسل والذي قدر على التوالي 221 لتر لسنة 2003، و279 لتر لسنة 2004، و299 لتر لسنة 2005، وهذا لعدم الاهتمام الكافي بهذا المجال.

4ـ نسبة الاكتفاء الذاتي:

الاكتفاء الذاتي هو سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، والجدول الآتي يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي للحبوب التي تعتبر المادة الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع،وكانت الدراسة في الفترة 2004.2011 وهي فترة بداية الإصلاحات والاهتمام بالقطاع الفلاحي في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي.

الجدول رقم 04: نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة 2004_2011.

السنوات	الإنتاج	الصادرات	الواردات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي٪
2008.2004	3376.39	9.76	7722.58	11089.21	30.45
2009	5253.15	6.03	7925.19	13172.31	39.88
2010	4558.57	6.03	7925.19	12496.38	36.48
2011	3727.99	8.34	7946.15	11665.80	31.96

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد32، ص296.

على الرغم من الحصيلة الإنتاجية الأكثر للحبوب سنة 2009 إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الحبوب لم يتجاوز نسبة 39.88٪، وهي نسبة ضعيفة لا تعبر عن الأمن الغذائي لهذا المحصول، كما أنها بعيدة عن النسبة المرجوة من خلال الإصلاحات والسياسات التي عكفت عليها الوزارة ابتداء من سنة 2000،كما تدل على أن أكثر من 60٪ من احتياجاتنا الغذائية من الحبوب تعتمد على الاستيراد، وهو ما يعرقل ميزان المدفوعات، ويجعلنا عرضة للآثار السلبية لتقلبات الأسعار والأزمات الاقتصادية.

5. القوى العاملة الكلية والفلاحية في الجزائر:

تعد القوة العاملة المحرك الأساسي للقطاع الفلاحي، وتسعى الجزائر من خلال سياسة تنمية القطاع عن طريق منح القروض الفلاحية ومن بينها القرض الرفيق إلى زيادة اليد العاملة الفلاحية، والجدول الآتي يوضح لنا نسبة اليد العاملة الفلاحية من بين اليد العاملة الكلية. والنسبة المدروسة خلال الفترة 2009.2011.

الجدول رقم 05:القوى العاملة الكلية والفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2009_2011.

السنوات	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة في القطاع الفلاحي
2009	14638.00	3157.00
2010	14698.00	3175.00
2011	15285.00	3188.00

المصدر:د محمد يدو و سمية بوخاري، القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية _حالة الجزائر_ أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية،جامعة المدية28_29 أكتوبر2014،ص 87.

من الجدول يمكن ملاحظة أن هناك تطورا في حجم القوى العاملة الإجمالية وحجم القوى العاملة في القطاع الفلاحي، فهي في ارتفاع مستمر طيلة الفترة 2009 . 2011، وهذا يرجع لاستجابة سوق العمل للإصلاحات الفلاحية التي شهدتها الفترة، والتسهيلات التي منحتها

الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين، مما يفسر لنا سياسة الدولة الهادفة إلى توفير نسبة كبيرة من مناصب الشغل في هذا القطاع عبر المشاريع الاستثمارية والمحافظة على التوازن الاقتصادي والسياسي العام.

6 ـ مكانة القطاع الفلاحي ومدى مساهمته في الناتج الإجمالي الوطني بالجزائر:

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع فإن القصور الذي اتسم به دوره يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي ،وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي ،بل إنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى أغلب السلع الغذائية.ويعد النهوض بالقطاع الفلاحي وزيادة قدرته التنافسية من أهم متطلبات استمرار نمو القطاع الزراعي، وتتحدد تنمية القطاع الفلاحي في توفير المدخلات البشرية والمادية[19]، والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي الوطني:

الجدول رقم 06:مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي الوطني:

السنة	2000	2005	2012	2013	2014
النسبة٪	8.4	7.7	8.8	9.8	10.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015،ص407.

والملاحظ من خلال الجدول أن هناك زيادة في نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي الوطني، وهذه الزيادة تبقى غير كافية مقارنة بنسبة الواردات الفلاحية، وما توفره الدولة من إمكانيات لهذا القطاع من خلال ما رأيناه من مخططات، ومن بينها سياسة القرض الرفيق.

ثالثا: القرض الرفيق كآلية للتنمية في الجزائر:

1ـ مفهوم القرض الرفيق:

هو قرض مصرفي أنشئ في إطار اتفاق بين كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري لعام 2008، بالتعاقد مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، لمنح الفلاحين (بصفة فردية) أو لمن هم منتظمون في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات أو فيدراليات، أوحدات الخدمات الفلاحية، أو القائمون بتخزين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع)، قرض بسعر فائدة 0 ٪ بالنسبة للفلاح، وموسمي قصير المدى مدته سنة واحدة قابلة للتمديد إلى 6 أشهر في حالة الظروف القاهرة، يمنح لمستحقيه في إطار مساعدتهم لتحسين أداء مؤسساتهم الفلاحية وقد دخل حيز التنفيذ تحديداً بتاريخ 10 أوت 2008، وتمت المصادقة عليه بقانون المالية التكميلي 2008 تحت الأمر رقم 08ـ02 بتاريخ 24 جويلية 2008، المتعلق بقانون المالية التكميلي

لعام 2008 [20]. وأهم ما يشمل :[21]

ـ اقتناء مواد المكونات الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الفلاحي (البذور، المشتلات، الأسمدة، المبيدات...).

ـ اقتناء الأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية (كل الأنواع) ووسائل السقي ومنتجات الأدوية البيطرية.

ـ اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك "سيربالاك".

ـ تقوية قدرات الاستغلال الفلاحي.

ـ تحسين نظام الري (تعبئة وكفاءة استخدام المياه).

ـ شراء المعدّات الفلاحية في إطار قرض الائتمان.

ـ بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي والتخزين على مستوى المستغلات الفلاحية وبناء البيوت البلاستيكية.

ـ تعمير الإسطبلات أو إعادة تعميرها.

2ـ مميزاته:

أ ـ أنه تمويل قصير الأجل، وهو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي، ويتم منحه إلى الأفراد أو المؤسسات على أن يتم سداده خلال مدة لا تزيد عن السنة[22]. وتم تطبيقه في الجزائر لما يحمله من إيجابيات نذكر منها[23] :

- ضعف نسبة المخاطرة لقصر فترة التسديد التي تجعله أقل خطورة.
- الحصول عليه بأقل تكلفة من التمويل متوسط وطويل الأجل.
- يغطي الاحتياجات الموسمية وليس النقص في السيولة مما يجعل الأفراد أو المؤسسات تقوم بالبحث عن تمويل قصير الأجل بدلا من متوسط وطويل الأجل.

ب ـ كل مستفيد من القرض "رفيق"، يسدّد قرضه بعد مهلة سنة، تقوم وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من تسديد الفوائد عليه، وله الحق في الاستفادة من قرض آخر من نفس النوع في السنة الموالية.

ج ـ كل مستفيد من قرض "رفيق"، لا يسدّد بعد مهلة سنة واحدة، تمدّد له المهلة بستة (06) أشهر في حال تعرّضه لظروف قاهرة، ويفقد حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة، وإمكانية الحصول على قرض آخر.

د ـ البنك الذي يملك اتفاقية يمكنه، بطلب منه، الاستفادة من دعم المصالح التقنية لوزارة

الفلاحة والتنمية الريفية.

3- دوافع اختياره كآلية لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر:

3 ـ 1 ـ جاء ضمن سلسلة من الإصلاحات التي عرفتها السياسات الزراعية المنفذة في الجزائر؛ حيث اتسمت في العقود الثلاثة الماضية بعدم الاستمرارية، فقد تميزت فترة الستينات بتجربة الإدارة الذاتية وإعادة التحويل الجزئي لنظام الإنتاج أما فترة السبعينات فقد عرفت المشاركة المؤسسية للدولة في إدارة القطاع، ليأتي في فترة الثمانينات سياسة الإصلاح الزراعي الذي حاول ضمان الانتقال السلس نحو اقتصاد السوق، وتشجيع الزراعة الخاصة لأن هذه الفترة من القرن الماضي، وبفعل أزمة المديونية الدولية لعام 1982، وما نتج عنها من زيادة لمعدلات البطالة والفقر، واختلال حاد في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع الجزائري، فالبيانات تشير إلى أن نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني قد ارتفعت من حوالي 8 ٪ عام 1988، إلى أكثر من 12 ٪ مع دخول الألفية الراهنة عام 2000 (ينظر الجدول رقم : 07).

الجدول رقم 07 : تطور نسبة الفقر وتوزيع الدخل في الجزائر 1988 إلى 2000

السنة/المؤشر	نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني	نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي	مؤشر جيني لتوزيع الدخل ٪
1988	8.1	6.61	40.14
1995	14.1	6.79	35.33
2000	12.1	....	36.90

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص 390 .

وأما في فترة التسعينيات فقد شهدت تحرير النظام وانسحاب الدولة في سياق برنامج التكيف الهيكلي، ورغم ذلك لم تنجح في تحسين أداء القطاع.

وشهدت الألفية الجديدة العديد من الإصلاحات والسياسات التي نشطت القطاع، سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي، وطبقت هذه السياسة بعدة مخططات، بدية بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والمخطط الوطني للنمو، ومن بين أدوات هذه المخططات تمويل القطاع الفلاحي عن طريق القرض الرفيق، وكان سبب اختياره تراجع القدرة المالية للأفراد (الطبيعيين والمعنويين) في الجزائر، وبالتالي عدم تمكنهم من توفير الضمانات الكافية للاقتراض من المصارف التقليدية، فكان من الضروري البحث عن سبل جديدة للتمويل تتوافق مع المتغيرات الاقتصادية، أضف إلى ذلك زيادة الفقراء والبطالين والفلاحين، الذين ارتفع عددهم بشكل جد ملحوظ بمعدل سنوي قارب 1 ٪ خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2008، إضافة إلى ارتفاع عدد

السكان الريفيين من حدود 12.6 ألف نسمة العام 2000 إلى أكثر من 13.8 ألف نسمة العام 2008، وكذلك السكان الزراعيون الذين لم يتجاوز عددهم عام 2000 الـ 7.2 ألف زراعي، ليلامس عتبة 7.8 ألف زراعي عام 2008 (ينظر الجدول رقم : 08).

الجدول رقم 08 : تطور السكان الريفيين والسكان الزراعيين في الجزائر من 2000 إلى 2008

	السكان الريفيون (ألف نسمة)	السكان الزراعيون (ألف نسمة)
2000	12.960	7.262
2005	13.159	7.448
2006	13.321	7.486
2007	13.684	7.525
2008	13.843	7.780
التغير السنوي	٪0.8	٪0.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 329.

3ـ2. من بين الدوافع لاختيار القرض الرفيق الجانب العقائدي الذي يعتبر مقررا عند الكثير من الفلاحين في عملية الاقتراض، خاصة وأن الجزائريين مسلمون، وجل الفلاحين من المناطق المحافظة دينيا، فالكثير منهم يعزفون عن الاقتراض بسبب سعر الفائدة الربوي. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية كانت تلك الزيادة عبئا قد لا يتمكن الكثير منهم الوفاء بها بسبب نسبها العالية. كل ذلك وغيره، فرض على الحكومة الجزائرية البحث عن سياسة تمويل وفق ذلك المتغير، فكانت سياسة القرض الرفيق.

3ـ3. وجاءت سياسة القرض الرفيق نتيجة للواردات الزراعية للدولة التي شهدت ارتفاعا ملموسا بمعدل سنوي تجاوز 12 ٪ خلال العشرية الأولى من القرن الحالي؛ فمثلا ومع دخول الألفية قفزت الواردات الزراعية من حدود 2.78 مليون دولار عام 2000 إلى أكثر من 7 مليون دولار عام 2008، مرورا بـ 4.5 مليون عام 2005، وأكثر من 6 مليون العام 2007 (ينظر الجدول رقم : 09).

الجدول رقم 09 : الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية من 2000 إلى 2008

(مليون دولار)	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية
2000	111	2.782
2005	164	4.539
2006	165	4.677
2007	181	6.077

2008	190	7.031
التغير السنوي	٪ 6.9	٪ 12.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 334.

4. واقع القرض الرفيق:

جاءت سياسة القرض الرفيق في إطار مخطط برنامج دعم النمو الفلاحي والريفي، حيث منح بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما قيمته 6.84 مليار دج للفلاحين في إطار قرض رفيق منذ انطلاقته الفعلية في أكتوبر 2008 إلى غاية نهاية شهر جوان 2009. وقد عرف هذا الإجراء بعد سنة فقط من انطلاقه نجاحا كبيرا؛ وسمح بمرافقة 7555 زبونا بين فلاحين خواص ومزارع نموذجية وتعاونيات للحبوب ومؤسسات عمومية بقيمة 6.84 مليار دج. وقد جاء هذا الإجراء في إطار تطبيق ترتيبات قانون التوجيه الفلاحي وبرنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي. وحسب الفروع فقد نال فرع زراعة الحبوب حصة الأسد من خلال منحه 6707 قرض بقيمة 3.74 مليار دج يليه فرع تربية المواشي ب312 قرض بقيمة 779.8 مليون دج، وقد استفاد فرع البطاطا من 263 قرض بقيمة 1.48 مليار دج، متبوعا بفرع تربية الدواجن 126 قرض بقيمة 558.8مليون دج، والبقول الأخرى 60 قرض بقيمة 80.98 مليون دج، وغرس الأشجار 49 قرض بقيمة 80.13 مليون دج، وتربية الأبقار 31قرض بقيمة 62.47 مليون دج، وفروع أخرى 7 قروض بقيمة 51.12 مليون دج.وحسب الولايات تأتي ولاية تيارت في المركز الأول من عدد القروض الممنوحة ب720 قرض، متبوعة بقسنطينة ب658 قرض، وميلة 362 وقالمة والأغواط 341 قرض لكل منهما، وغليزان 334 قرض، وسكيكدة 332قرض وخنشلة 292قرض ...[24].

وقد بلغت قيمة القروض التي استفاد منها الفلاحون في إطار ما يعرف بقرض رفيق ما يقارب الألف مليار سنتيم، منحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛ حيث شملت(مست) أكثر من 15300 فلاح، استفادوا من قرض رفيق، بما يقارب حوالي 10 ملايير دينار، مست جميع ولايات الوطن[25].

وقد عرفت سياسة القرض الرفيق إقبالا متزايدا في السنوات الأخيرة؛ حيث بلغ عدد الملفات المعالجة إلى غاية سبتمبر 2013 حوالي 15300 ملف مقارنة بـ 6000 ملف خلال سنة 2008، وهي سنة الانطلاق، وسيعرف هذا القرض إقبالا بسبب إسقاط شرط عقد الملكية للأراضي الفلاحية[26].

الخاتمة

وفي النهاية تبين أن الجزائر تبنت سياسة التمويل المصغر، والذي يعتبر أحد أهم المصادر

لتعزيز القطاع الفلاحي لما يحمله من مزايا وايجابيات، ولكن في واقع الأمر نجد أن الإنتاج الفلاحي لا يزال عاجزا على تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء، وهو ما عرفناه من خلال ارتفاع الواردات الغذائية والذي أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية، رغم الإمكانيات التي يعتمد عليها القطاع الفلاحي في الجزائر، حتى صنفت الجزائر في سنة 2012 ضمن تقرير عالمي حول الأمن الغذائي في المرتبة 73 من 107 دولة شملها التصنيف، وهذا الوضع راجع إلى :

1 ـ إن عدم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر راجع إلى ضعف الرقابة على البرامج الداعمة والمبالغ المقدمة للدعم الفلاحي.

2 ـ هناك مجهودات كبيرة في الجزائر لتمويل القطاع الفلاحي، لكن لم تحقق هذه التمويلات الهدف المرجو منها، ولنجاح سياسة التمويل في الجزائر لابد أن تراعى فيها الشروط الآتية[27]:

- لكي يكون القرض ذو فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض، وأما منح القروض دون تهيئة المناخ المناسب، فإن القروض ستتحول من استثمار يهدف إلى الإنتاج إلى استثمار لا هدف له.
- منح القروض يجب أن يؤسس على الحيازة وليس على الملكية، ذلك أن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة، وهذا يقيد من طاقتهم في الاقتراض .
- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من هذه القروض واستخدامها في الوقت المناسب.
- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض، ويمكن لهم ذلك عن طريق اتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة، سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات.
- كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الفلاحي، يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة.
- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة تراعي فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين، وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة

على القيام بهذه المهام بكفاءة، خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.

- يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وظيفة البنوك على منح القروض فقط، وإنما يجب عليها متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها.
- يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديد ودفع الفوائد عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.
- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط، تسهيلا للدفع.

الحواشي والإحالات:

1. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة: التجارة الزراعية والفقر هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء ؟سلسلة دراسات الزراعة رقم 36، روما 2005، ص81.
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية: أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة العرب)، جانفي 1996بتونس العاصمة.
3. صبحي القاسم، واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله، دار الفارس ، عمان، 2010، ص10.
4. ينظر: محمد ولد عبد الدايم، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، www.aljazeera.net . (بتصرف). و انظر في ذلك: سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين: التنظير والتنظيم، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.وزايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
5. سليمان ناصر، التمويل قصير الأجل وتطبيقاته في البنوك الإسلامية نموذج الخصم والإعتماد المستندي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول "المنظومة المصرفية قي الألفية الثالثة: منافسة- مخاطر و تقنيات"، المنعقد بكلية علوم التسيير-جامعة جيجل – الجزائر، أيام 06-07 جوان 2005، ص 03.
6. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، المطبعة الحسينية، القاهرة، 1344هـ، ج 4، ص 25 ، (مادة : المال) .
7. طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء، عمان. الأردن،2010، ص21.
8. حسين عطاء غنيم، دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة،2005،ص02.
9. هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، التمويل الدولي، دار الكندي، الأردن،2002، ص23.
10. حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، مرجع سابق، ص 248.
11. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر،2007، ص 452.
12. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الدارة المالية(النظرية والتطبيق)، دار المسيرة، عمان، الأردن،2007، ص 352.
13. بونوة شعيب وبودلال علي، إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، ص 135.
14. علي محمود فارس وآخرون، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا،2005، ص24،23.
15. رشا محمد سعيد أمي استيتيه، تمويل القطاع الزراعي في الأردن ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم

الدراسات العليا، جامعة الأردن، 1999، ص14.
16. تقرير وزارة الفلاحة لسنة 2000، ص40.
17 . فوزية غربي،الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر،ط2010،1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ص119.
18. فوزية غربي،مرجع سابق،ص171.
19. فوزية غربي، مرجع سابق، ص 80. 81.
20. حول مفهوم القرض الرفيق، انظر: موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية:
. http://www.minagri.dz/actualites.html
21. انظر موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،والجريدة الرسمية العدد 58 سنة 2008.
22. عدنان تايه النعيمي وآخرون،الإدارة المالية(النظرية والتطبيق)،دار المسيرة،عمان،الأردن،2007،ص352.
23. عدنان هاشم السامرائي، الادارة المالية ، دار زهران، عمان. الأردن،1997،ص 264.
24 انظر: جريدة النهار الجديد، عدد 6755، الصادرة بتاريخ 2009/09/13، على الموقع:
www.ennaharonline.com
25. انظر:سمية يوسفي، مقال في جريدة الخبر الصادرة يوم 01 جانفي 2014، على الموقع:
www.elkhabar.com
26. انظر: جريدة وكالة الأنباء الجزائرية، الصادرة يوم 2013/12/26، على الموقع:
www.djazairers.com
27 . خلف بن سليمان بن صالح النمري ، الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999،ص 34.

The problem of food security in Algeria

Ali BELLAMOUCHI *

Abstract:

This article poses the problem of food security that have emerged in many countries of the world, including Algeria, which has adopted several policies to reduce this problem, through the financing of the agricultural sector, which is considered the most important sector for providing food and self-sufficiency. Therefore, the agricultural sector has been financed through the " Loan Rafik ", which falls within the short-term financing, where this funding was adopted in October 2008.

This article addresses the issue of food security and agricultural financing, the reality of food security in Algeria, and finally, the " Loan Rafik " as a mechanism to promote, develop and diversify the agricultural sector products to achieve food security.

Keywords: Food security, self-sufficiency, the agricultural sector, agricultural finance, " Loan Rafik ".

*Maître-assistant (A) – institut des sciences islamiques - Université d'El-oued-Algérie.